اثر النفقات العامة على البطالة في العراق (الحلول والمعالجات) من وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي للمدة (2004-2018)

The impact of public expenditures on unemployment in Iraq (solutions and remedies) from the point of view of the Islamic economy for the period (2004-2018)

م. مهند خميس عبد

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

Muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2020/5/23 تاريخ قبول النشر 22/ 7/2020 تاريخ النشر 24 / 3/2021

المستخلص

يهدف البحث الى بيان اثر النفقات العامة على معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2004-2018)، وقد افترض البحث ان معدلات البطالة تتأثر بالتغيرات التي تحصل في النفقات العامة باعتبار ان النفقات العامة متغير مستقل يؤثر في معدلات البطالة التي تعتبر متغير تابع للنفقات العامة ، وقد اظهرت نتائج البحث وجود علاقة سببية ثنائية معنوية تتجه من النفقات العامة الى البطالة ومن البطالة الى النفقات العامة ، وبالتالي فلابد من ايجاد الحلول والمعالجات لمشكلة البطالة في العراق ومن هذه الحلول تطبيق وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي لمعالجة البطالة خاصة ان العراق له ارث اسلامي كبير يميزه عن غيره من البدان الاخرى فأن امكانية تطبيق اليات الانفاق العام في الاقتصاد الاسلامي لمعالجة البطالة ممكنة اذا ما طبقت بصورة صحيحة لتحد من ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي .

الكلمات المفتاحية : *النفقات العامة ، البطالة ، العراق ، الاقتصاد الاسلامي*

Abstract

The research aims to show the effect of public expenditures on unemployment rates in Iraq during the period (2004-2018). The research has assumed that unemployment rates are affected by changes in public expenditures, as public expenditures are an independent variable that affects unemployment rates, which are a variable dependent on public expenditures, The results of the research showed that there is a significant bilateral causal relationship that tends from public expenditures to unemployment and from unemployment to public expenditures , Consequently, it is necessary to find solutions and treatments for the problem of unemployment in Iraq. One of these solutions is the application of the Islamic economic viewpoint to tackle unemployment, especially since Iraq has a great Islamic heritage that distinguishes it from other countries. The possibility of applying public spending mechanisms in the Islamic economy to address unemployment is possible if it is applied correctly To reduce the phenomenon of unemployment in the Iraqi economy

Keywords *: public expenditures , unemployment , Iraq , Islamic economy*

المقدمة :

تعتبر البطالة من المواضيع المهمة التي تتطرق اليها الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية لما لها اهمية في تحديد رفاه وتطور المجتمعات ، كما انها تعد مشكلة ليس على المستوى المحلي فحسب وانما تظهر اثارها على المستوى العالمي وذلك من خلال الارتفاع المستمر في مستويات البطالة على المستوى العالمي ، وبالتالي فان مشكلة البطالة تعاني منها الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. وان الدول النامية تسعى جاهدة الى لوضع استراتيجيات

والخطط بهدف الحد من ظاهرة البطالة والتي تعيق عمل الاقتصاد القومي جراء فقدان جزء من الموارد البشرية والتي هي في الحقيقة قادرة على العمل وتحقيق انتاجية ولكن فرص العمل المتوفرة لهم قليلة او ان فرص العمل المتوفرة لا تنسجم مع مؤهلات الافراد العاطلين عن العمل وبالتالي فأن انتاجيتهم سوف تنخفض. وتراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه هو الذي يسبب البطالة ، فكلما انخفض الناتج المحلي الاجمالي تحت مستويات الاستخدام الكامل للموارد ادى الى ارتفاع مستويات البطالة ، وان العلاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي هي علاقة مترابطة ، فعندما تكون معدلات النمو مرتفعة هذا يعني حاجة الاقتصاد الى يد عاملة اضافية يحصل عليها الاقتصاد من الفائض المتراكم من سوق العمل للأيدي العاملة ، وبالمقابل فأن حالة الركود الاقتصادي التي يتعرض لها الاقتصاد والذي يدفع الى معدلات نمو منخفضة في الاقتصاد والتي من شأنها ان ترفع من نسب ومعدلات البطالة في الاقتصاد والتي تكون اقل من نسب المعدلات الطبيعية المفترضة ان تكون عليها معدلات البطالة في الاقتصاد .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المستوى المعاشي للأفراد مقارنة بالثروات التي يمتلكها العراق وان الحلول والاجراءات التي تقوم بها الدولة للحد من ظاهرة البطالة لا تلبي الطموح وبالتالي فان اجراءات واساليب الاقتصاد الاسلامي المنطلقة من القران الكريم والسنة النبوية تحد من ظاهرة البطالة من خلال حث الافراد الى السعي وراء الكسب الحلال واستغلال المواهب والقدرات التي منحها الله عز وجل للإنسان من اجل العيش في حياة كريمة .

فرضية البحث : يسعى البحث الى اختبار الفرضية الاتية :ان النفقات العامة في الاقتصاد العراقي تؤثر على معدلات البطالة وان تطبيق اجراءات واساليب وحلول الاقتصاد الاسلامي من شأنها ان تحد من معدلات البطالة المتزايدة في العراق اذا ما طبقت بصورة صحيحة

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة الاطار النظري للبطالة وتحديد اهم اسبابها وخصائصها في العراق ، وبيان اهم النظريات التي فسرت البطالة ، ومن ثم تحليل وقياس اثر النفقات العامة في الاقتصاد العراقي ، وتحديد اساليب واجراءات الاقتصاد الاسلامي والتي من شأنها ان تحد من ظاهرة البطالة في العراق .

هيكلية البحث : لغرض تحقيق الاهداف المرجوة من هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقديم وصف لمتغيرات الدراسة وتحليل الاثار للمتغيرات المفسرة في المتغير التابع وتحليل نتائج الدراسة ، واعتمدنا على المنهج التطبيقي من خلال الاسلوب الاحصائي الكمي القياسي لغرض تحديد الاثر الذي يتركه المتغير المستقل على المتغير التابع وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 10 ، وتم تقسيم البحث الى ثلاث محاور تضمن المحور الاول الاطار النظري للدراسة ، أما المحور الثاني تضمن النظريات التي فسرت ظاهرة البطالة ، والمحور الثالث تضمن الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في العراق .

الدراسات السابقة : هنالك دراسات عديدة تناولت البطالة واثارها على الاقتصاد القومي ، أما فيما يخص بحثنا فهو تتميز بتركيزه على الحلول والاساليب في الاقتصاد الاسلامي التي تحد من ظاهرة البطالة في العراق ، ومن بين الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها نذكر :-

- دراسة أحمد زكان ورابح ، 2010 الموسومة (العلاقة بين الانفاق العام والبطالة) دراسة قياسية لحالة الجزائر 1979/2008 ،وهدفت الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من البطالة هذا من جانب كما هدفت الدراسة من جانب اخر إلى اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة بين النفقات العامة والبطالة وتوصلت الدراسة إلى ضعف قدرة نماذج الانحدار البسيط والمتعدد في تفسير العلاقات الاقتصادية مقارنة مع نماذج متجهات الارتباط الذاتي VAR ونماذج متجهات تصحيح الخطأ VECM ،كما

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدل البطالة وهذا يدل على قدرة الانفاق العام على معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر.

– دراسة عمر احمد الراوي الموسومة (دراسات في الاقتصاد العراقي) وهدفت الدراسة الى بيان اهم الاسباب التي تدفع الى ارتفاع ظاهرة البطالة في العراق بعد عام 2003 وما حصل من قرارات لسلطة الائتلاف التي ادت الى ارتفاع معدلات البطالة بصورة عالية من خلال حل سلطة الائتلاف لبعض الدوائر مما ادى الى ظهور البطالة الاجبارية التي هي خارج ارادة الافراد ، واهم ما توصلت اليه هذه الدراسة هو وجود طبقة نشطة غير فعالة في العراق ولكافة المستويات العلمية وكذلك توقف المشاريع القطاع الخاص.

– دراسة الطيب ، سعود موسى (2010) والموسومة (ظاهرة البطالة في الاردن دراسة ميدانية) وهدفت الدراسة الى قياس وتقدير حج البطالة ونسبتها في عمان في 2009 ،وتحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل في المحافظة ومعرفة أسبابها، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدلات البطالة في المحافظة هو 9.26 % وان من ابرز أسبابها مكان العمل البعيد ومنافسة العمال الاجانب ، وأوصت الدراسة ضرورة تحفيز القطاع الخاص وتوفير مناصب شغل جديدة وكذلك بتوجه الشباب إلى التكوين المهني وتوفير قروض ميسرة لهم.

تعددت الدراسات والبحوث المحلية والعالمية التي تطرقت الى ظاهرة البطالة ، وقد كانت تميل الى التشابه من حيث تناولها ودراستها لموضوع البطالة من حيث (الاثار ، والاسباب ، والنظريات ، والمحددات) الا انها اختلفت من حيث المناهج والاساليب وطرق المعالجة لهذه الظاهرة وفق اساليب علمية رياضية واحصائية (التحليل ، الاقتصاد القياسي ، الاحصاء ، التنبؤ) مما ساهم في اختلاف النتائج والحلول المقترحة وفقا لوجهات النظر المختلفة .

وما يميز بحثنا عن البحوث والدراسات الاخرى التي تطرقت الى ظاهرة البطالة انها دراسة حديثة من حيث البيانات التي تبحث في العوامل المحددة المفسرة لظاهرة البطالة في العراق ، معتمدة تفسير العلاقة بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المفسرة له .

المحور الاول /الاطار النظري(البطالة – النفقات العامة)

اولاً – البطالة :– المفهوم – الاسباب – الخصائص – اهم النظريات التي فسرت البطالة

1. مفهوم البطالة : يمكن النظر الى مفهوم البطالة من جانبين:–

الجانب الاول : البطالة في الاقتصاد الاسلامي : هي العجز عن الكسب لا أسباب اما ان تكون ذاتية كصغر السن او الجنس او المرض او الشيخوخة أ او غير ذاتية مثل شخص لا يحتاج الى العمل لا نه غني يملك الاموال ولا يقدر على استثمارها فهو يعتبر من العاطلين عن العمل ، او بسبب الانشغال في الدراسة وطلب العلم، (قنطقجي ، 2005 : 11)

الجانب الثاني : البطالة في الاقتصاد الوضعي : وتعني عدم وجود فرص عمل للقادرين على العمل والباحثين عنه والراغبين فيه (الرماني ، 1999: 11) وبتعبير اخر يعني انها الحالة التي يكون الفرد راغب في العمل وله المقدرة على مزاولة العمل ولكنه لا توجد فرصة عمل ، او توجد فرصة عمل ولكن الاجر ربما يكون قليل مقارنة بالجهد المبذول ، اي انه توجد عوامل واسباب تحول من استغلال الطاقة البشرية او المورد البشري المعطل خارج ارادة هذه الطاقة البشرية .

2. اسباب البطالة : تعتبر البطالة من المشاكل المعقدة والتي تختلف اسبابها من دولة الى اخرى ، ففي الدول النامية من اهم اسبابها (الاستعمار المباشر وغير المباشر ،التخلف، التبعية، المديونية الخارجية) ، اما بالنسبة للعراق باعتباره من الدول النامية فيمكن ان نبين اهم الاسباب التي تؤدي الى البطالة بالاتي :(مجلخ ، 2016: 65)

1- غياب الحلول الجذرية لمشكلة البطالة والاعتماد على حلول ترقيعيه.

2- الهجرة من الريف الى المدينة وبشكل غير مدروس مما يسبب ضغط على سوق العمل في جانبي العرض والطلب على فرص العمل .

3- غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي بدوره يؤثر على فرص الاستثمار وبالتالي على معدلات البطالة .

4- الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي والاعتماد الكلي على عوائد النفط وعدم وجود سياسة اقتصادية مستقرة تدفع بالاقتصاد الى التنوع الاقتصادي .

3. خصائص البطالة في العراق: ان ما يميز البطالة بعض المميزات نذكر منها الاتي: (مجلخ ، 2016: 66)

1- البطالة للمتعلمين من المظاهر التي يمتاز بها العراق ، وان هذه البطالة مزمنة وطويلة الاجل بسبب الظروف والعوامل التي تكالبت عل العراق وجعلت منه سوق عرض لسلع البلدان الاخرى من خلال الاغراق الاقتصادي الذي يتعرض له العراق .

2- الارتفاع في معدلات البطالة بالريف من خلال الاحصائيات التي توفرها وزارة التخطيط على الرغم من السياسات التشجيعية التي تقوم بها وزارة الزراعة من خلال تقديم القروض الى الفلاحين للحد من ظاهرة البطالة ، ولكن هذه الاجراءات لم تحد من معدلات البطالة لان هذه القروض لم تستغل بصورة صحيحة وكانت مجرد هدر للموارد المالية للدولة .

4. النظريات التي فسرت البطالة :هناك العديد من النظريات التي اهتمت بتفسير ظاهرة البطالة ومن اهمها الاتي :

1- المدرسة الكلاسيكية والنيو كلاسيكية : ينطلق الكلاسيك في تحليلهم للبطالة من نقطة اعتقادهم بالاستخدام الكامل للموارد والية السوق كفيلة بان تعيد التوازن في حالة وجود اختلال وبالتالي فان من يبحث عن فرصة عمل سوف يجدها من دون تدخل الدولة وبذلك فأنهم يهملون العلاقة بين الانفاق العام والبطالة (زكان وبلعباس ، 2010: 23) ، وان النظرة المتشائمة التي نادى بها روبرت مالتوش حول نظريته للسكان حيث اعتقد ان السكان يتزايدون بمتوالية هندسية والمواد الغذائية تزداد بمتوالية عددية (دادان ، 2012 :12) وبذلك فان العلاقة بين السكان والبطالة تصبح طردية أي بحالة زيادة السكان سوف ترتفع معدلات البطالة ، ومن هنا جاءت افكار الكلاسيك حول ان زيادة السكان في الاجل الطويل سوف لا تقابلها زيادة في المواد الغذائية وبالتالي سوف تظهر المجاعات والازمات الاقتصادية ، فهم نادوا الى تحديد النسل بهدف الحد من المشاكل التي تتعرض لها المجتمعات في الاجل الطويل ، ويرى الكلاسيك ان من العوامل التي تدفع الى ظهور البطالة هي عدم توفر المعلومات الكاملة عن السوق وان الافراد يمتنعون عن العمل لانهم يعتقدون انه سوف تتوفر لهم فرصة عمل اخرى باجر اعلى وبالتالي فانه سوف تظهر البطالة نتيجة ان بعض الافراد يبحثون عن اجور عالية ،

2- المدرسة الكنزية:- نظرة كنز الى البطالة تختلف بصورة جذرية عن نظرة الكلاسيك لان كنز انطلق من منطلق ان الاقتصاد يمكن ان يحقق التوازن الاقتصادي دون الوصول الى الاستخدام الكامل أي ان الاقتصاد يحقق التوازن الاقتصادي على الرغم من وجود البطالة باعتبار ان القوة العاملة هي مورد بشري من الموارد التي يتمتع بها الاقتصاد بصورة عامة ، ويمكن للدولة ان تعالج الفجوة التي تحصل بسبب عدم استغلال الموارد البشرية من خلال السياسات

المالية والانفاق الحكومي بهدف الحد من ازياد معدلات البطالة ، لذلك فأن العلاقة تكون عكسية بين الانفاق العام فكلما ازدادت النفقات العامة دفع ذلك الى التقليل من معدلات البطالة بشرط ثبات العوامل الاخرى ، وصنف كنز البطالة الى نوعين (اجبارية خارجة عن ارادة الافراد ، اختيارية أي يكون الفرد مخير بين مزاولة العمل او تركه) .

3- المدرسة النقدية :- بعد ان عجزت النظرية الكنزية عن ايجاد الحلول لازمة الكساد 1929 -1932 والتي تعرض لها النظام الرأسمالي وعرفت بأزمة الكساد لان الطاقات الانتاجية فاقت معدلات الطلب الفعال مما ادى الى ظهور ازمة ادت الى انهيار افكار المدرسة الكنزية ، ومن هذه النقطة بدأت تظهر افكار جديدة تمثلت بإيجاد الحلول والمعالجات لازمة الكساد وكان من ابرز رواد هذه المدرسة فريدمان ويقول حول مشكلة البطالة في الاقتصاد انه امر طبيعي ان توجد البطالة بمستوى معين اطلق عليه معدل البطالة الطبيعي وان تجاوز هذا المعدل سوف يقود في النهاية الى التضخم وعدم الاستقرار في الاقتصاد ، اما فيما يخص تدخل الدولة بسياستها المالية نادى فريدمان بان الدولة يجب ان تكون سياستها المالية مدروسة لان السياسة المالية التوسعية للدولة تجعل الموازنة العامة تعاني من عجز وبالتالي فان على الدولة ان تغطي هذا العجز من خلال الدين العام او الوسائل الاخرى وان هذه الوسائل سوف تعرض الاقتصاد الى مشاكل وازمات هو في غنى عنها .

4- المدرسة الحديثة : اهتمت بتفسير البطالة من خلال منحنى فيلبس والذي يبين ان العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم الاقتصادي في الاجل القصير الذي يهدف الى وصول الاقتصاد الى مستوى الاستخدام الكامل باعتبار ان البطالة ثمن لمعالجة التضخم الاقتصادي وفي نفس الوقت ان التضخم ثمن لتحقيق الاستخدام الكامل وبذلك فان وجود البطالة لابد ان يصاحبها تضخم ولكن بنسب معقولة لذلك يجب التوفيق بينهما ، ومن العلاقات الحديثة الاخرى التي اهتمت بتفسير البطالة علاقة اوكن والتي توضح العلاقة بين معدل البطالة والناتج ، حيث يرى ان الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الانتاج وارتفاع حجم الاستثمارات والتي تدفع بمعدلات البطالة الى الانخفاض، (مسعودي 2008 :7)

ثانياً – النفقات العامة :- المفهوم –الاسباب – الخصائص

1. مفهوم النفقات العامة :- يمكن النظر الى النفقات العامة من جانبين :-

- النفقات في الاقتصاد الاسلامي :- هي مبلغ نقدي من بيت مال المسلمين يكون الهدف من انفاقه تحقيق اشباع حاجة عامة ، وتعتمد هذه النفقة على مقدار الايرادات التي يجنيها بيت المال من موارده المتعددة .(محمود ،2000 :21)
- النفقات في الاقتصاد الوضعي :- وهي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص من اشخاص القانون العام بهدف تحقيق المنفعة العامة او اشباع حاجة عامة ، ويمكن تعريفها ايضاً انها مبلغ نقدي تنفقه هيئه عامه من اجل اشباع حاجات عامة ، ويمكن اجمال ابرز الاسباب التي تؤدي الى زيادة النفقات العامة بما يأتي:-

2. اسباب النفقات العامة :- تكمن وراء قيام الدولة بالإنفاق العام العديد من الاسباب والتي يمكن ان نوجزها بالاتي :

1- الاسباب الحقيقة : - ومن ابرز هذه الاسباب ما يأتي :-

- الأسباب الاقتصادية :- وتتمثل في زيادة الدخل القومي بشكل عام وقيام الدولة ببناء المشروعات العامة ومواجهة التقلبات الاقتصادية وبخاصة حالة الانكماش الاقتصادي والمنافسة بين الاقتصادات القومية وارتفاع تكاليف الإنتاج في منشآت القطاع العام. (عادل ، 1992 : 24)

- الأسباب الاجتماعية :- وتتمحور هذه الأسباب في تركز السكان في المدن، وتنامي الوعي الاجتماعي، فأدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية، نتيجة للهجرة من الريف، إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات المختلفة .
- الأسباب السياسية :- وتتضح من خلال بعض العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام. وأهم تلك العوامل انتشار المبادئ الديمقراطية وزيادة نفقات التمثيل الخارجي. فترتب على اتساع المبادئ والنظم الديمقراطية اهتمام الدولة بحالة الطبقات الكادحة والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها
- الأسباب الإدارية :- ترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها تضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة لاستحداث العديد من الوزارات والإدارات من أجل تقديم الخدمات العامة والإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة.(الوادي ، 2002 : 106)
- الأسباب العسكرية: تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى التزايد المطرد في النفقات العامة، والإنفاق العسكري هو من أهم فقرات الإنفاق الحكومي وقد درجه فقهاء الاقتصاد والمالية في غالب الأحيان ضمن الأسباب السياسية، ولكن بالنظر للطبيعة الخاصة لهذا الإنفاق وأهميته الاستراتيجية، فقد تناوله الباحث ضمن هذه الفقرة الخاصة.

2- الاسباب الظاهرية :- ويمكن تناول أبرز هذه الأسباب كما يأتي : (حشيش ، 1992: 102)

- تدهور قيمة النقود: ويقصد بها هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد على السلع والخدمات نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار.
- اختلاف الفن المالي :- قد تعزى الزيادة في النفقات العامة إلى التغيّر في الفن أو الأسلوب المالي. فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الموازنة العامة للدولة، الأخذ بفكرة الموازنة الصافية أو الإجمالية.

3. خصائص النفقات العامة :- تنفرد النفقات بعدة خصائص تميزها عن النفقات الاخرى ومن ابرز هذه الخصائص الاتي :- (خالد ،2007: 32)

- انها مبلغ نقدي : تتمكن الدولة من الحصول على السلع والخدمات التي ترغب بتحصيلها من خلال انفاق مبالغ نقدية تعادل اثمان السلع والخدمات التي حصلت عليها وان هذه المبالغ يطلق عليها نفقات عامة ، وبالتالي فان النفقة العامة هي مبلغ نقدي تنفقه الدولة للحصول على السلع والخدمات ، وان النفقة العامة اكتسبت الصفة النقدية من عدة اعتبارات منها ان الاقتصادات المتقدمة هي اقتصاديات نقدية وليست عينية .
- تصدر من شخص عام : اي ان صدور النفقة يجب ان يكون من الدولة او احدى مؤسساتها ذات الشخصية المعنوية ، وان ما ينفقه الافراد حتى وان كان هدفه تحقيق منفعة عامة لا تعتبر من النفقات العامة لان النفقة صادرة من الشخص نفسه وان هذا الشخص لا يتمتع بخاصية الشخص العام التي يجب ان تتوفر في النفقة لتصبح من النفقات العامة .
- تحقق نفع عام : ان الاختلاف الجوهري بين النفقة العامة والنفقة الخاصة هو الهدف النهائي لان النفقة الخاصة تهدف وفي الغالب الى تحقيق منفعة خاصة ، اما النفقة العامة تهدف الى تحقيق المنفعة العامة ولكل الافراد ، لان الافراد يتحملون الضرائب المفروضة عليهم فمن الضروري ان يحصلوا على منافع عامة تقدمها الدولة لهم من دون مقابل ، ومن بين الحاجات التي تقدمها الدولة للأفراد الدفاع والتعليم والصحة .... الخ ، وان المالية الحديثة تستخدم ايرادات الدولة للأنشطة المباشرة وغير المباشرة والتي تمس الهيكل الاجتماعي للمجتمع .

المحور الثاني/تحليل العلاقة بين النفقات العامة والبطالة للمدة (2004-2018)

اولاً : تحليل متغيرات الدراسة :

يمكن معرفة تغيرات معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018)من خلال ملاحظة البيانات في الجدول (1) وكما يلي :

الجدول (1)

العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام والتضخم الاقتصادي

السنوات	معدلات البطالة%	النفقات العامة مليار دينار
2004	28.1	33.657
2005	23.3	40.432
2006	20	49.055
2007	18	54.964
2008	14.7	80.641
2009	13	55.243
2010	15	70.187
2011	11	99.697
2012	11	102.326
2013	11	119.296
2014	28	139.640
2015	36.4	94.048
2016	16.1	96.454
2017	20.3	75.490
2018	11	79.456

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة

ومن خلال الجدول (1) يمكن معرفة التطورات التي حدثت لمتغيرات البحث خلال مدة الدراسة (2004-2018)،و يمكن توضيح ذلك وعلى النحو الاتي :

1. البطالة :- يمكننا معرفة معدلات البطالة في العراق بالاستناد الى الجدول (1) اذ شهدت تذبذب واضح خلال مدة الدراسة (2004-2018) ففي عام 2004 بلغت معدلات البطالة (28.1%) وهذا يعود الى الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق ما بعد عام 2003 فضلاً عن الانخفاض الواضح في جانبي الايرادات والنفقات العامة والتي تكون اثارها واضحه على مستوى التشغيل والبطالة ، وشهدت البطالة في عام (2005) تراجع واضح اذ بلغت (23.3%) ، واستمر الانخفاض في معدلات البطالة ففي عام 2006 بلغ معدل البطالة (20%) ، واخذت وتيرة الانخفاض في معدلات البطالة بالتزايد ، اذ بلغت عام 2007، 2008 ، (18% ، 14.7%)، على التوالي وقد يعود السبب الى الزيادة في جانب الايرادات وتحقيقها فائض انعكس على معدلات البطالة بصورة ايجابية عن طريق خلق فرص للعاطلين عن العمل ، اخذت معدلات البطالة بالتراجع والاستقرار النسبي ففي عام2010 بلغت (15%) ، وفي عام 2014 اخذت معدلات البطالة بالارتفاع اذ بلغت (28%) بسبب الاحداث التي مر بها العراق وتردي الوضع الامني ، و شهدت معدلات البطالة ارتفاع ملحوظ بسبب الاوضاع الامنية التي مر بها العراق مما دفع بمعدلات البطالة

الى الارتفاع اذ بلغت عام 2015 (36.4) ، اما في الاعوام 2016 -2017- 2018 فقد شهدت معدلات البطالة انخفاض ملحوظ وعلى التوالي حتى بلغت عام 2018 (11%) وهذا يعود الى الاستقرار الامني النسبي الذي شهده العراق في عام 2018 . .

2. النفقات العامة : من خلال الجدول (1) يمكن ان نتلمس اهم التطورات في النفقات العامة خلال مدة الدراسة (2004-2018) ، فقد شهدت النفقات العامة في عام 2005 زيادة واضحة بالنفقات العامة مقارنة بعام 2004 اذ بلغت (40.432) مليار دينار ، وقد تعود هذه الزيادة الى الارتفاع الايرادات العامة بسبب ارتفاع اسعار النفط في ذلك العام ،وشهدت النفقات العامة زيادة ملحوظة في عام 2006 عما هي عليه في العام السابق اذ بلغت (49.055) مليار دينار وهذه الزيادة عائدة الى الزيادة في الايرادات العامة والتي انعكست على جانب النفقات العامة ، اما في عام 2008 اخذت النفقات العامة بالزيادة اذ بلغت (80.641) مليار دينار وقد يعود السبب في ذلك الى التحسن النسبي في الاوضاع الامنية في عموم القطر وانعكاس ذلك على اوجه الانفاق العام ، اما عام 2012 فان النفقات العامة اخذت بالزيادة مقارنة بالعام السابق اذ بلغت (102.326) مليار دينار نتيجة الارتفاع الحاصل في الانفاق الجاري والاستثماري لنفس العام والذي انعكس بصورة ايجابية على اوجه الانفاق العام بصورة عامة ، واخذت النفقات العامة بالارتفاع في عام 2014 اذ بلغت (139.640) مليار دينار وهذا يعود الى الارتفاع في النفقات العسكرية بسبب الاحداث العسكرية التي مر بها العراق وما ترتب عليها من زيادة في الانفاق العسكري الذي دفع الى زيادة النفقات العامة ، وفي عام 2016 انخفضت النفقات العامة اذ بلغت (96.454) مليار دينار ، اما في عام 2018 فان النفقات العامة اخذت بالانخفاض اذ بلغت (79.456) مليار دينار ويمكن توضيح العلاقة بين النفقات العامة والبطالة من خلال الشكل البياني (1) الاتي :-

شكل (1)

العلاقة بين النفقات العامة والبطالة للمدة (2004-2018)

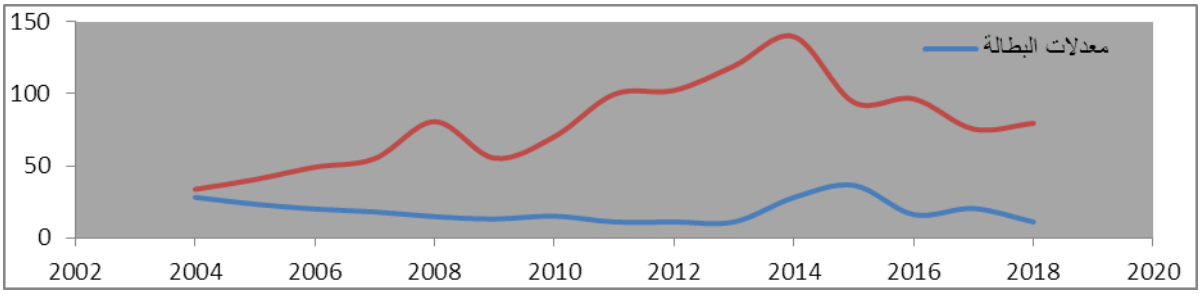

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ومن خلال الشكل (1) نلاحظ العلاقة العكسية بين الانفاق العام ومعدلات البطالة خلال مدة الدراسة (2004-2018) وان مقدار التغير غير ثابت بين الانفاق العام ومعدلات البطالة ومجمل العلاقة هي علاقة عكسية.

المحور الثالث

قياس مشكلة البطالة في العراق للمدة (2004-2018)

اولاً : توصيف بيانات البحث : اعتمد البحث على بيانات ربع سنوية للمدة (2004-2018) وتم الاعتماد على البيانات من وزارة المالية والبنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة .

ثانياً : توصيف متغيرات البحث : البحث اعتمد على متغيرين اساسية يمكن توصيفها وكما يأتي :

- النفقات العامة كمتغير مستقل
- البطالة كمتغير تابع

ثالثاً : صياغة النموذج : لغرض اختبار فرضيات البحث والوصول الى الاهداف التي يسعى البحث الى تحقيقها ، تم اعتبار وتحديد (النفقات العامة)كمتغير مستقل والبطالة كمتغير تابع وان الجانب النظري يفترض العلاقة الدالية الاتية :

$$Y=a-\beta x$$

اذ ان : **Y**= البطالة **X**= النفقات العامة

رابعاً:العلاقة بين النفقات العامة والبطالة : ترتبط البطالة بعلاقة عكسية مع النفقات العامة ذلك ان زيادة النفقات العامة تؤدي الى زيادة الاستثمار التي تدفع الى زيادة الانتاج الذي يزيد من عرض العمل ويخفض معدلات البطالة.

خامساً : اختيار منهجية البحث : تعتمد اختيار منهجية البحث على طبيعة المتغيرات المستخدمة ودرجة تكاملها ، فعندما تكون متغيرات البحث متكاملة من نفس الرتبة في الفرق الاول او الثاني فعند ذلك يمكن استخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ، وعندما تكون متغيرات البحث مختلفة في درجة تكاملها (خليط من درجة التكامل) عندها يكون منهج اختيار الحدود ملائم ، وعندما تكون المتغيرات مستقرة في المستوى عندها يمكن تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى وبصورة مباشرة وان النتائج المستخرجة عندها تكون صحيحة وغير مزيفة ، ولذلك فان الخطوة الاولى العملية تتمثل في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث ومعرفة درجة تكاملها .

سادساً: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: ان برنامج 10E-views يوفر معايير عديدة بهدف اختبار السلاسل الزمنية ومن اهمها : اختبار ديكلي فولر المعدل (ADF) واختبار فيلبس -بيرون (PP) ، وان اختبار استقراريه السلاسل الزمنية يتم من خلال ثلاثة نماذج انحدار : الاول انحدار الثابت constant والثاني انحدار الثابت مع اتجاه عام constant & Trend والثالث بدون ثابت واتجاه عام None ، ولأهمية الثابت والاتجاه سوف نعتمد على النموذج الثاني سواء في اختبار ديكلي فوللر الموسع او اختبار فيلبس – بيرون . وان الجدول (2) يلخص نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية .

جدول (2) اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

	UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level		
		النفقات العامة	البطالة(um)
With Constant		-1.842	-1.794
		0.356	0.380
		NO	NO
With Constant & Trend		-1.239	-2.779
		0.891	0.209
		**	NO
Without Constant & Trend		-0.268	-1.459
		0.584	0.133
		NO	N0

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9Eviews

نلاحظ من جدول (2) ان بيانات الدراسة غير مستقرة بالمستوى الاصلي حسب اختبار دكي فولر الموسع

جدول (3) اختبار الفرق الثاني دكي فولر الموسع

	UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At First Difference			
		d(m)	d(UM	d(M)
With Constant	t-Statistic	-7.137	-8.19	-8.185
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.061	-8.14	-8.1584
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.206	-8.24	-8.246
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9Eviews

نلاحظ من الجدول (3) ان متغيرات الدارسة مستقرة عند الفرق الثاني لهذا لابد من الذهاب الى اجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

سابعاً: نتائج اختبار التكامل المشترك :

جدول (4)اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (**Trace test**)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob**.
None*	0.0499	15.49471	15.50355	0.171533
At most 1*	0.0208	3.841466	5.341948	0.094189

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9Eviews

جدول(5)اختبار التكامل المشترك باستخدام القيمة العظمى (**Maximum Eigenvalue**)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob**.
None	0.2015	14.26460	10.16160	0.171533
At most 1*	0.0208	3.841466	5.341948	0.094189

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9Eviews

من خلال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك في الجدول (5) نلاحظ وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعلى هذا الاساس سوف نستخدم نموذج VECM والسبب لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة .

ثامناً: اختبار كرانجر للسببية :-

جدول(6)اختبار كرانجر بين النقات العامه و البطاله

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
M does not Granger Cause UN	56	11.6862	0.0012
UN does not Granger Cause M		12.8765	0.0007

المصر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9Eviews

من خلال اختبار كرانجر في الجدول (6) نلاحظ وجود علاقة سيببه ثنائية معنوية تتجه من النفقات الى البطالة ومن البطالة الى النفقات العامة .

تاسعاً: نتائج اختبار فترات الابطاء :

جدول(7)اختبار فترات الابطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-411.2413	4.922928	27395.94	15.89389	15.96894	15.92267
1	-257.2568	4.922928	85.60689	10.12526	10.35041	10.21158
2	-223.6376	4.922928	27.42625*	8.986063*	9.361302*	9.129921*
3	-222.4953	4.922928	30.67677	9.095971	9.621306	9.297372
4	-219.5186	4.922928	32.02819	9.135331	9.810761	9.394275

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9Eviews

نلاحظ من الجدول (7) ان فترات الابطاء هي الفترة الثانية والتي يمكن ومن خلالها تقدير نموذج VECM .

تاسعاً: تقدير نموذج **VECM** لعرض النقد والانفاق العام

جدول(8) تقدير نموذج **VECM** في المدى الطويل

	CointEq1	Cointegrating Eq:
	1.000000	un(-1)
	0.018169	M(-1)
	(0.07429)	
	[0.24458]	
	-58081.45	C
D(M)	D(un)	Error Correction:
-0.157879	-0.065129	معامل تصحيح الخطأ 1CointEq
(0.10060)	(0.03797)	
[-1.56932]	[-1.71525]	
		معامل المدى القصير
0.030032	0.755391	D(un(-1))
(0.38986)	(0.14714)	
[0.07703]	[5.13370]	
-0.002706	-0.012032	Dun(-2))
(0.40391)	(0.15245)	
[-0.00670]	[-0.07892]	
0.761036	-0.016272	D(M(-1))
(0.15411)	(0.05817)	
[4.93827]	[-0.27975]	
-0.228601	0.054210	D(M(-2))
(0.15161)	(0.05722)	
[-1.50786]	[0.94738]	

C	-0.111262	0.361623
	(0.19955)	(0.52870)
	[-0.55757]	[0.68399]

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9Eviews

نلاحظ من خلال الجدول (8) ان نموذج تقدير VECM يبين انه توجد علاقة توازنيه بين النفقات والبطالة في الاجل الطويل لان معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة (0.06−)

المحور الرابع

البطالة اثارها ومنهج معالجتها في الاقتصاد الاسلامي

اولاً : اثار البطالة : تعتبر البطالة من المشاكل المتشعبة والتي تترك اثار بالغة من عدة جوانب فأنها تؤثر على الفرد ومن ثم على الاسرة وعلى المجتمع ، ويمكن النظر الى اثار البطالة ومخلفاتها من عدة جوانب منها :

1. الجانب الاقتصادي :- عند النظر من الناحية الاقتصادية الى الطاقات المعطلة عن العمل نجد ان الطاقات الانتاجية مقارنة بالموارد المتاحة تكون منخفضة وبالتالي ان الطاقات البشرية باعتبارها من الموارد التي تتمتع بها الدولة هي في الحقيقة غير مستغلة وان طاقتها الانتاجية تكون معدومة هذا سوف يؤدي بالنتيجة الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الذي يقود الى تحقيق عجز للبلد لان طاقاته البشرية غير مستغلة بصورة صحيحة وتوجد نسبة بطالة في الاقتصاد يولد ضغط على الدولة في توفير السلع والخدمات للأفراد العاطلين عن العمل ، لان الفرد نفسه يكون غير قادر على توفير السلع والخدمات لأنه لا يملك دخل يؤهله لشراء السلع والخدمات فتكون القدرة الشرائية له معدومة مما يدفع الدولة الى تقديم الاعانات لهؤلاء الافراد وبالتالي تزداد نفقات الدولة والتي هي في الحقيقة تعاني من عجز كما اسلفنا في اعلاه وبذلك تكون الاثار الاقتصادية للبطالة كبيرة على الاقتصاد القومي .(كنعان ، 2001: 130)

2. الجانب السياسي :- ان الازمات الاقتصادية وعلى مر الزمان ادت الى قيام الثورات الشعبية ضد الحكومات وادت الى تغيرها ، وان العلاقة بين الجانب السياسي والبطالة مرتبط بالنهاية بالاستقرار الاقتصادي والسياسي ، لان توفير فرص العمل للأفراد سوف يولد له دخول وهذه الدخول سوف ترفع من القوة الشرائية للأفراد وبالتالي سوف يزداد الطلب الفعلي للأفراد والذي يدفع الى زيادة الاستثمار الذي يسعى الى تحقيق زيادة في العرض الكلي من السلع والخدمات تواكب هذه الزيادة في الطلب الفعلي المتولد من زيادة الدخول للأفراد من خلال توفير فرص عمل لهم ، كل هذه الامور تشعر المواطن بالرضا عن الحكم السياسي القائم في البلد ما يولد روح المواطنة والانتماء والتي تدفع الى الاستقرار الاقتصادي فضلا عن السياسي ، ومن هنا يتضح لنا دور البطالة واثرها على الجانب السياسي للبلد . (محمد، 2007 ، 122)

3. الجانب الامني :- تربط البطالة ارتباط وثيق في الجانب الامني لان ارتفاع معدلات البطالة يسمح بتوفير بيئة خصبة للجريمة والفوضى في البلد ، وان العلاقة بين البطالة والجريمة هي علاقة طردية كما اثبتها بعض البحوث والدراسات التي تطرقت الى العلاقة بين البطالة وانتشار الجريمة ، ومن هذا المنطلق نجد ان ارتفاع معدلات البطالة يؤدي الى تدهور الوضع الامني في البلد لان الافراد الذين لا يملكون دخول سوف يبحثون عن مصدر للدخل وان كان ذلك بطرق غير مشروعة فكلما ارتفعت معدلات البطالة ادى ذلك الى ارتفاع نسب ومعدلات الجريمة في المجتمع بالتالي على الدولة ان توفر الاجراءات والوسائل التي من شأنها ان تحد من معدلات البطالة والتي تسهم في تقليل معدلات الجريمة من ناحية وتوفر الامن للمواطنين الافراد بهدف حماية ممتلكاتهم الشخصية من السرقة وما الى ذلك من اور اخرى تهدد امن البلاد والمجتمعات، (هاشمي،2014: 151)

4. الجانب الصحي :- من الاثار التي تتركها معدلات البطالة المرتفعة على الافراد فيما يتعلق بالجانب الصحي ، لان ارتفاع معدلات البطالة تولد للأفراد اضطرابات نفسية واجتماعية من خلال الشعور المتولد للفرد عن عدم الرضا وحالة السخط التي تتولد في المجتمع وكذلك الشعور بعد المساواة في توزيع الدخول وان هذه الامور كفيلة ان تدمر البنية الاجتماعية والنفسية وبالتالي فأنها تؤثر على القوى العقلية للفرد مما يولد العزلة والعدوانية في التصرف الشخصي تجاه الاخرين ، وان البطالة اذا كانت دائميه فأنها تؤثر على الانسان من خلال تحطيم الطاقات الكامنة لدى الانسان وعدم استغلالها بصورة صحيحة ،كما ان البطالة الدائمة تدفع الافراد الى ارتكاب الجرائم بسبب العوز وضغط الحاجة المعيشية مما يولد ارتفاع نسبة الجريمة كالسرقة وتجارة المخدرات وقد تصل البطالة الدائمة للفرد الى الانتحار في حالات معينة (حوري، 2003: 170)

ثانياً : منهج معالجة البطالة في الاقتصاد الاسلامي :

انطلاقاً من مبدأ ان الدين الاسلامي يهتم بالإنسان ويضع الحلول للمشاكل التي يتعرض الانسان لها خلال حياته في الدنيا ، وان الاسلام ينظر الى الانسان ان مشترك مع غيره في الحقوق والواجبات وبالتالي فأنه يؤثر ويتأثر بغيره من الافراد ، ويمكن ان نوضح ابرز الاجراءات والوسائل المتبعة للحد من البطالة والتي يستند الاقتصاد الاسلامي فيها على القران الكريم والسنة النبوية باعتبارهما المصادر الرئيسية التي يستند عليها الاقتصاد الاسلامي لوضع الحلول للمشاكل التي تواجه الافراد ويكون ذلك من خلال عدة مستويات من اهمها :

1- على مستوى الفرد : ان من الاجراءات التي يقوم بها الاقتصاد الاسلامي بهدف الحد من ظاهرة البطالة تكون على الانسان نفسه ويجب ان يكون المستوى المعاشي حد الكفاية ، ويكون علاج البطلة في الاقتصاد الاسلامي وعلى مستوى الفرد من خلال الاتي :

- السعي لطلب الرزق : حث الدين الحنيف الانسان على العمل والسعي وراء الكسب الحلال ، وان الانبياء والصالحين يعتبرون قدوة للمسلمين لان كل نبي كان يمتهن حرفة معينة ومثال ذلك نبي الله داوود عليه السلام كان يمتهن مهنة الحدادة وصناعة الدروع الحربية ، ونبي الله موسى عمل في رعي الغنم ، ومن هذه الامثلة للأنبياء والصالحيين فان العمل والسعي لكسب الاموال هو واجب شرعي من خلال الاحاديث التي وردت عن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم فيما يخص السعي وراء طلب الرزق ، اذ قال (لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة من الحطب على ظهره فيكف بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه". (رواه البخاري (1402)، لذلك .يجب على الفرد المسلم ان يسعى الى تحقيقه لكي لا يصبح عاله على احد من الناس ، فاذا كان الانسان جاد في الحصول على العمل ويسعى الى مزاولة عمل يؤمن له معيشة له ولي من يعول فأنه بذلك سوف يحقق دخل يضمن له حصوله على جزء من متطلبات الحياة من سلع وخدمات ، وان السعي وراء الكسب الحلال يجعل الانسان مقتنع بالذي يحصل عليه لا نه يؤمن بان الرزق من الله سبحانه وتعالى وما على الانسان الا ان يسعى للحصول على العمل ، وبدلك الاجراء سوف نقضي او نحد من البطالة وفي نفس الوقت نخلص المجتمع من امراض الحقد والحسد وغيرها ، (ذبيح،2007: 47)

- الزكاة : تعتبر الزكاة ركن اساسي من اركان الاسلام الخمسة التي فرضها الله عز وجل على العباد وان الزكاة وسيلة تقضي عل الفقر والحاجة اذا اطبقت بشكل صحيح كما بينها الله عز وجل في القران الكريم ، وان دور الزكاة في معالجة البطالة دور بارز وفعال من خلال الايرادات التي تحصل عليها الدولة من اموال المسلمين الاغنياء باعتبار ان الفقراء لهم حق في اموال الاغنياء كما بينه الله سبحانه وتعالى في القران الكريم ، وان هذه الايرادات اذا تمكنت الدولة

من اقامة مشاريع صغيرة تخلق فيها فرص عمل للعاطلين عن العمل وبالتالي يحصلون على دخول بهدف العيش حياة كريمة ، كما ان الزكاة وسيلة فعالة لا إعادة توزيع الدخول بين افراد المجتمع التي تخلق توازن وتقليل حجم الفوارق الطبقية بين افراد المجتمع لان الفوارق الطبقية تخل نوع من المشاحنات والبغضاء بين الافراد في المجتمع الواحد ، وبذلك تعتبر الزكاة اداة من ادوات الاقتصاد الاسلامي التي تحد وتعالج مشكلة البطالة في المجتمع،(صالح ، 2014 :39)

- تفعيل دور التكافل الاجتماعي :- يكون ذلك عن طريق الشعور بالمسؤولية اتجاه الاخرين وخاصة الافراد المحتاجين ودفع الاضرار التي يتعرضون لها ، وان دور التكافل الاجتماعي في القضاء على البطالة الذي يعتبر الافراد مشاركين في المحافظة على المصالح العامة والخاصة يكون من عدة جوانب منها عقد المضاربة وهو ان يدفع شخص الاموال الى شخص اخر يتاجر بها ويكون العائد بينهما وهي من الناحية الشرعية جائزة لا نها تعتبر لمصلحة كل افراد المجتمع ، وان ابواب التكافل الاجتماعي التي تحد من ظاهرة البطالة القرض الحسن الذي تقدمه المؤسسات المالية الاسلامية للأفراد بهدف توفير فرص عمل استثمارية لهم من خلال قيام الاغنياء قرض الفقراء مبالغ معينة لعمل مشروع معين يدر دخل على صاحبه ، يسدد القرض من جهة ، وينفق على نفسه ومن يعول من جهة اخرى . (بن محمد ، 2009، 142)
- العمل على تفعيل الاعمال الخيرية :- ويكون ذلك من خلال حث الافراد وخاصة الاغنياء منهم على الانفاق في وجه الخير ووضع وقف خيري لهم والذي بدوره سوف يوفر دخول للفقراء من خلال العوائد المتجددة لهذا الوقف وتعتبر مصدر حقيقي لتمويل الاعانات للأفراد المحتاجين فضلاً عن تفعيل جانب التدريب للأفراد على تعلم المهن والحرف والانفاق على هذه الدورات يكون من اموال الوقف لا نها تحقق اغراض اجتماعية واقتصادية من اهمها القضاء والحد من البطالة ، واذا كانت الاموال التي في حوزة الوقف ثيرة يمكن ان يقرضها للأفراد ويفتح لهم ابواب للاستثمار والعمل توفر لهم دخل معين يساعدهم على ممارسة حياتهم بشكل طبيعي بعيد عن المشاكل الاقتصادية والتي اهمها البطالة . (ذبيح، 2007 :48)

2- على مستوى الدولة : يعتبر تأثير الدولة كبير في الحد من مشكلة البطالة من خلال مؤسساتها المالية والادارية والاقتصادية وحتى الاجتماعية لمل تمتلك من موارد تمكنها في التغلب على المشاكل الاقتصادية والحد منها بما فيها البطالة بكل انواعها .

وان الاقتصاد الاسلامي يبرز دور الدولة في مكافحة وعلاج البطالة من خلال جملة من الوسائل والاجراءات والتي من شأنها ان تحد من البطالة وكما يأتي : (مغازي ، 2005، 65)

- حث الافراد على ترشيد الاستهلاك: ان الدين الاسلامي يحث المسلم دائما الى الوسطية في تصرفاته وتعاملاته ، وان حث الافراد على ترشيد الاستهلاك وعدم البذخ والتبذير من شأنه ان يوفر دخول الى الافراد المحتاجين ، فمن الناحية الاقتصادية اذا عمل الافراد على ترشيد استهلاكهم فان جزء من هذه الدخول سوف يذهب من الاستهلاك الى الاستثمار عن طريق الادخار والذي بدوره يخلق فرص عمل للعاطلين عن طريق المشاريع الاستثمارية الجديدة التي تقوم بها الدولة ، وبذلك فان الاقتصاد الاسلامي وضع الية الى الحد من ظاهرة البطالة عن طريق ترشيد استهلاك الافراد الذي يخلق نوع من التوازن بين الطلي الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد القومي وبذلك فان الدخل الذي يذخره الافراد الاغنياء يذهب الى الافراد الفقراء بصورة غير مباشرة عن طريق العمل في المشاريع التي قامت بها الدولة بعد حث الافراد على ترشيد الاستهلاك وبالتالي الحد ن ظاهرة البطالة.

- العمل على استغلال الاراضي البور : تعتبر من الاجراءات التي عمل على تفعيلها الاسلام في الحد والقضاء على البطالة ، وان من الامور المهمة التي ركز عليها الاسلام عمارة الارض لان الدين الاسلامي هو دين يوازن بين الدنيا والاخرة ، وبين عمارة الارض والجنة في تناسق عجيب ، ومن هذا المنطلق نجد ان مسألة معالجة البطالة في الاقتصاد الاسلامي تأتي من خلال الاستغلال الامثل للموارد المتاحة في الارض وخاصة في الاراضي الصحراوية ، ولذلك على الدولة ان تفعل استغلال الاراضي البور من خلال عدة اجراءات منها توزيع الاراضي على الافراد وخاصة الشباب الباحثين عن فرصة عمل ولا يجدونها وهذا بدوره سوف يدفع الى قيام الافراد بأعمال مختلفة مثل الزراعة او الصناعة في هذه المساحات غير المستغلة مما يولد حركة من هجرة اصحاب المهن والحرف الذين كانوا يبحثون عن فرصة عمل وبذلك فان الفائدة سوف تكون كبيرة لان الدولة استغلت الموارد الطبيعية الارض والبشرية العمال من جانب وحجمت البطالة من جانب اخر، (صالح ، 2014 :47)
- تحقيق العدالة الاجتماعية : ينطلق الاقتصاد الاسلامي كمنهج من القران الكريم والسنة النبوية وبالتالي فانه اقتصاد يبحث عن العدالة في توزيع الموارد بين الافراد ومنها الدخول لان هناك علاقة بين تركز الثروة والبطالة فكلما كانت الثروة بيد مجموعة قليلة من الافراد زاد ذلك ن البطالة في المجتمع لان ذلك يعب فئة قليلة في الاقتصاد مسيطرة على الاقتصاد القومي وبالتالي سيظهر الاحتكار للسلع والخدمات وترتفع الاسعار مما يولد ضغوط تضخمية مع وجود بطالة في الاقتصاد لذلك يجب على الدولة ان تعمل على توزيع الدخل بصورة صحيحة على الافراد من خلال المدفوعات التحويلية التي تقوم بها الدولة والاعانات التي تقدمها الدولة الى الافراد والتي تساهم وبشكل فعال في الحد من التفاوت في توزيع الدخول والتي توفر فرصة لا أصحاب الدخول المنخفضة للتمتع بالأسعار المدعومة من قبل الدولة كأجراء للحد والقضاء على البطالة عن طريق اعادة توزيع الدخول .

ثالثاً : فاعلية تطبيق حلول ومعالجات الاقتصاد الاسلامي للبطالة في العراق :

تعتبر البطالة في العراق من المشاكل التي رافقت الاقتصاد العراقي وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي وعدم تنوع مصادر الدخل واعتماده على مورد النفط الخام ، وان فاعلية تطبيق الحلول والمعالجات للاقتصاد الاسلامي للحد من البطالة في العراق تتطلب امور عديدة يجب ان تتغير بهدف ان تكون فعالية السياسة الوقائية والعلاجية التي يتبها الاقتصاد الاسلامي لمعالجة البطالة تتوافق مع طبيعة الاقتصاد العراقي ومن اهم هذه الاجراءات ما يأتي :

1. العمل على اعادة تفعيل التطبيقات الاسلامية التي فرضها الله سبحانه وتعالى على المسلمين ومنها الزكاة والوقف والجمعيات الخيرية المختلفة ليتسنى للدولة تنظيم مؤسسات تفعل هذا الجانب لتكون اكثر فاعلية ، فضلاً عن ابراز دور الاقتصاد الاسلامي في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يمر بها الافراد من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية التي تشجع على ان تكون الصيغ المعمول بها في الاقتصاد هي صيغ اسلامية .
2. ضرورة تنويع مصادر الدخل التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي وتفعيل الموارد المالية التي يتبناها الاقتصاد الاسلامي مثل المضاربة ،والمزارعة...الخ بهدف زيادة الموارد المالية وعدم الاعتماد على مصدر دخل واحد وهذا من شأنه ان يفعل عمل السياسة المالية ومنهج الاقتصاد الاسلامي وبالتالي سوف تكون الية تطبيق الحلول والمعالجات للبطالة منسجمة مع هيكل الايرادات العامة .
3. لغرض الوصول الى الحلول والمعالجات للبطالة في العراق من خلال السياسة المالية للاقتصاد الاسلامي وتكون الية تطبيقها فعالة يجب ان يكون هناك توجه من قبل السلطات المعينية بضرورة تفعيل هذه الاجراءات من خلال

دعمها من الناحية القانونية واصدار التشريعات لتكون صيغ الاقتصاد الاسلامي ملزمة بالتطبيق لا نها مدعومة بتشريع حكومي .

4. يجب ان تكون الاجراءات التي تقوم بها الدولة على مراحل فمثلاً تبدأ بالصيغة الاكثر مقبولية للأفراد وهي تكون فعالة في نفس الوقت ولتكن الزكاة مثلاً نظراً للموارد المالية الكبيرة التي تحصل عليها الدولة في حالة تطبيقها بصورة صحيحة ، كذلك تساعد على اعادة توزيع الدخول من الاغنياء الى الفقراء وبالتالي فان القوة الشرائية للفقراء سوف ترتفع مما يولد طلب جديد يحفز الطاقات الانتاجية لمواكبة هذه الزيادة في الطلب مما يدفع الى زيادة الاستثمار في الاقتصاد القومي كل هذه المستجدات سوف تخلق فرص عمل وتقلل نسب البطالة للعاطيين وهو الهدف الذي تسعى الدولة الى تحقيقه وتبحث عن الوسائل والاجراءات التي تخفف من حدة مشكلة البطالة في الاقتصاد .

المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات: يخلص البحث الى جملة من الاستنتاجات وكما يأتي :

1- حقق البحث الفرضية التي قام على اساسها والتي كانت على النحو الاتي (معدلات البطالة في العراق تتأثر بالتغيرات التي تحصل في النفقات العامة خلال مدة الدراسة وهذا معزز بالأرقام والبيانات الصادرة من الجهات المسئولة ومدعومة بتحليل منطقي يحاكي الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي مر به العراق خلال مدة الدراسة .

2- ان النتائج المستخرجة بالأسلوب القياسي ومن خلال الاختبارات المتعددة لبرنامج 9Eviews توضح العلاقة العكسية وفق القيم في الجدول لاختبار كرانجر بين الانفاق العام الذي تقوم به الدولة ومعدلات البطالة في العراق خلال مدة الدراسة فمن خلال اختبار كرانجر في الجدول (6) نلاحظ وجود علاقة سيببه ثنائية معنوية تتجه من النفقات الى البطالة ومن البطالة الى النفقات العامة ، وان نموذج تقدير VECM يبين انه توجد علاقة توازنيه بين النفقات والبطالة في الاجل الطويل لان معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة (0.06-)

3- ان الوسائل والاجراءات التي وضعها الاقتصاد الاسلامي تعتبر مثالية في علاج البطالة لا نه فرض الزكاة ، ورغب الافراد على العمل ليصبحوا طاقات منتجة وفعالة في المجتمع ، كما انه دعا الى ترشيد الاستهلاك الذي بدوره يفعل الاستثمار بصورة غير مباشرة عن طريق المدخرات ، وايضا حث الاقتصاد الاسلامي الافراد على عمارة الاض واستغلال الموارد المتاحة للحد من ظاهرة البطالة ، وان دور الزكاة في المجتمعات الاسلامية التي تطبقها بصورة صحيحة وقد تحد من البطالة وتعالجها .

4- الحلول التي يستند اليها الاقتصاد الاسلامي هي في الحقيقة نابعه من القران والسنة النبوية وبالتالي فان هذه الحلول تكون حلول جذرية لا ترقيعيه للمشاكل التي يتعرض لها الانسان في الحياة العملية ومن بين اهم المشاكل التي تثقل كاهل الفرد بصورة خاصة والمجتمع بصورة عامة هي مشكلة البطالة ، لذلك فأن تطبيق منهج واسلوب الاقتصاد الاسلامي من شانه ان يحد ويعالج من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتعرض لها المجتمعات .

ثانياً: التوصيات :

1- ضرورة تفعيل القرض الحسن ، والمضاربة ، والاعمال الخيرية ، بهدف توفير فرص عمل للعاطلين ، والعمل على حث الاغنياء لمساعدة الفقراء بشتى الطرق والوسائل لبث روح التعاون والاخاء بين افراد المجتمع الواحد كل هذه الامور تحد من المشاكل التي يتعرض لها الافراد ومنها البطالة .

2- يجب ابراز دور الاقتصاد الاسلامي بهدف الخروج من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ومنها العراق بهدف خلق مجتمع متماسك وقوي تسوده روح المحبة والاخوة يهدف الى تحقيق المنفعة العامة لكل افراد المجتمع وتحقيق حياة كريمة تليق بمن كرمة الله عز وجل عن بقية المخلوقات الا وهو الانسان .

3- استحداث صيغ جديدة لتطوير الشباب عن طريق اقامة الدورات المجانية لتعلم الحرف والمهن التي تسعفهم في الحصول على فرصة عمل ولاسيما دورات اساليب الادارة الحديثة التي تجعل الفرد له قدرات ادارية تضمن نجاح المشروع الذي يقوم به وتجنبه المخاطر قدر المستطاع .

4- اعطاء دور للعلماء والخطباء في المساجد بضرورة حث الشباب على العمل والتوكل على الله والاخذ بالأسباب والكسب الحلال مستندين في ذلك على اقوال وافعال النبي محمد علية الصلاة والسلام في هذا المجال ، بهدف تحفيز الافراد على العمل وبالتالي تحيق الكسب الحلال والعيش حياة كريمة .

المصادر والمراجع :

1- بن محمد ، عثمان بن محمود،2009، مشكلة البطالة في السودان، رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية ، المملكة العربية السعودية .

2- حشيش، عادل احمد ،1992 ، اساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت.

3- حوري، عمر محي الدين ،2003، الجريمة واسبابها ، مكافحتها، دار الفكر العربي ، مصر .

4- دادن، عبد الغاني وبن طجين، 2012، العدد 10 ، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر ،مجلة الباحث، جامعة بسكرة.

5- ذبيح ، محمد دمان،2007،الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر.

6- الرماني ، زيد، 1999، كيف عالج الاسلام البطالة ، الطبعة الاولى ،مطابع دار الجمهورية، مصر.

7- زكان، أحمد وبلعباس رابح ،2010، العلاقة بين الانفاق العام والبطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر.

8- صالح ، محمد رمضان عبد الرحمن ، 2014، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة .

9- قنطقجي ، سامر مظهر ،2005، مشكلة البطالة وعلاجها في الاسلام ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الرسالة، لبنان .

10- كنعان ،علي، 2001، الطبعة الاولى، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لقانون الاستثمار في سوريا ، دار الرضا للنشر والتوزيع ، مصر.

11- مجلخ ، سليم ، 2016، محددات البطالة في الجزائر ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 13 العدد 2 ، الامارات.

12- محمود ، حسين حامد ،٢٠٠٠. النظام المالي و الاقتصادي في الاسلام ، دار النشر الدولي، المملكة العربية السعودية خالد شحاذة الخطيب ، اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الثالثة ،2007.

13- مسعودي، مليكة ،2008، البطالة وحلقة أسعار أجور. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

14- مغازي ، محمد عبدالله ،2005، الطبعة الاولى، البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، إسكندرية.

15- هاشمي، بريقل، 2014، البطالة واثرها على الفرد والمجتمع ،مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد الثالث ، الجزائر.

16- الوادي ، محمود ، 2002، الطبعة الاولى ،المالية العامة والنظام المالي في الاسلام ،دار المسيرة ، الاردن.